

إصلاح النظام القضائي في كينيا/ بقلم ريم أبو حسين

لقد أرسلت محكمة العدل الدولية بعثة رفيعة المستوى بناء على طلب كينيا لمساعدتها في اصلاح نظامها القضائي، وكان ذلك في الفترة من 13 إلى 19 ديسمبر 2004، وكانت مهامها الرئيسية إجراء تحقيق شامل حول الفساد القضائي، وإصدار توصيات للمساهمة بشكل أوسع في عملية إصلاح النظام القضائي في كينيا. ولقد التقت البعثة أعضاء من السلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية وأكاديميين وأعضاء جمعية القانون في كينيا وموظفين بوزارة العدل ووسائل الاعلام ومنظمات غير حكومية ذات الصلة وأعضاء من السلك الدبلوماسي في كينيا.

مقدمة

لقد استقلت كينيا عام 1963، وأقرت دستور جديد للبلاد 1964 ونص على الفصل بين الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية للحكومة وكان النظام القانوني الكيني يستند على القانون الانجليزي، والقانون العرفي، والاسلامى فيما يتعلق بأحكام الميراث والزواج والطلاق للمسلمين. وقد حدد الفصل الرابع من الدستور هيكل المحكمة حيث تتضمن

أولاً:- محكمة الاستئناف وتختص بالنظر فى الاستئناف المقدم من المحكمة العليا.

ثانياً:- المحكمة العليا: وتختص بالنظر فى المسائل المدنية والجنائية بالإضافة إلى تقديم تفسيرات دستورية، والبحث فى الطعون المقدمة من المحاكم الأقل درجة.

ثالثاً: رئيس المحكمة العليا عضو فى كلا المحكمتين.

رابعاً: تم انشاء محاكم ابتدائية للفصل فى أغلبية النزاعات المدنية والجنائية.

خامساً: أوصى الدستور الكيني رسمياً بمحاكم تختص بالفصل فى المسائل القانونية المتعلقة بالأحوال الشخصية للمسلمين، والزواج، والطلاق والميراث الخ.

وكان هناك أقسام للقانون مختلفة تجارى، جنائى، وقانون للأسرة.

ملاحظة هامة: فى سنة 2004 تم انشاء القسم الدستورى داخل المحكمة العليا.

أما فيما يتعلق بتعيين القضاة كان رئيس الدولة يقوم بتعيين رئيس المحكمة العليا، وتعيين باقى الاعضاء الاخرين بالمحاكم الاخرى وذلك بناء على توصية لجنة أطلق عليها لجنة خدمة قضائية برئاسة رئيس المحكمة العليا.

ولا يتم عزل قضاة المحكمة العليا أو الاستئناف إلا فى حالة عدم قدرتهم على أداء مهام عملهم أو سوء سلوكهم وبناء على التشاور مع رئيس المحكمة العليا.

أما فيما يخص القضاء بالمحاكم الابتدائية، والمحاكم المختصة بشؤون المسلمين فكانت للجنة الخدمة القضائية تعيين وعزل القضاة واتخاذ أى إجراء ضدهم.

يوضح من عاليه سيطرة شبه كاملة من السلطة التنفيذية على السلطة القضائية وهو الامر الذى كان أحد الاهداف الرئيسية لبعثة محكمة العدل الدولية.

حيث ترى بعثة محكمة العدل الدولية إن الاصلاح القضائى فى كينيا مهمة عاجلة لتعزيز عملية التحول الديموقراطى فى البلاد الذى بدأ عام 2002. وهذا الاصلاح يجب أن يسعى إلى وضع إطار مستقل لاستقلال حقيقى ومساندة قضائية. وكذلك التزام عدد كبير من أصحاب المصلحة فى اقطاع القضائى وقانونية هذه الاصلاحات.

ولقد تم لفت الانتباه منذ 2002 إلى أهمية تحسين الاطار الدستورى لاستقلال القضاء الأمر الذى نتج عنه مسودة دستور كينيا 2004 الذى تم تبنيه من قبل المؤتمر الدستورى الوطنى فى مارس 2004 وكان مشروع الدستور يتضمن تعزيز الفصل الواضح بين السلطات الثلاث ولاسيما من خلال الفصل الثالث عشر المتعلق بتحسين النظام القضائى وإعادة هيكلته، وكذلك يتضمن إجراءات واضحة عند التعيين وكذلك العزل من خلال هيئة مستقلة للخدمة القضائية تعكس استقلال القضاء وفقا للمعايير الدولية والعامّة.

ولقد كان هناك جدول زمنى للتحقيق فى الفساد (1998-2003)

فى 1998

عينت الحكومة لجنة برئاسة قاضى محكمة الاستئناف المتقاعد ريتشارد أوتينو للتحقيق فى قضايا الفساد بالسلك القضائى ولكنها لم تنجز شيئا حتى عام 2003.

لقد وعد الرئيس موى كيباكي بالعمل على تحقيق وعده الانتخابى لمعالجة الفساد من خلال تنفيذ ما أطلق عليه "جراحة جذرية)

فى 2003 علق الرئيس كيباكي عمل اللجنة، واستبدلها بلجنة أخرى برئاسة القاضى ايفانز القائم بأعمال رئيس المحكمة العليا الذى أقيل من منصبه، والذى شكل لجنة فرعية برئاسة القاضى هارون وانشئت فى مارس لتقديم نتائج عن حجم ومستوى الفساد فى السلطة القضائية وطبيعته وأشكاله، وأسباب تأثير ذلك على أداء السلطة القضائية وكذلك تحديد الأعضاء الفاسدين.

فى يونيو يعين الرئيس كيباكي ثمانية قضاة جدد فى المحكمة العليا وتم نشر تقرير القاضى هارون فى سبتمبر والى انتقلت رسميا إلى رئيس المحكمة العليا بالنيابة. وكان من أهم نتائج التقرير أن خمسة من أصل تسعة من قضاة محكمة الاستئناف (56%)، و 18 من أصل 36 من قضاة المحكمة العليا (50%)، و 82 من القضاة من أصل 254 (32%) متورطين فى قضايا فساد قضائى وسوء سلوك.

وبالتوازي مع جهود تلك اللجنة عينت جمعية القانون في كينيا لجنة للتحقيق في الفساد القضائي. واكتمل تقريرها في أكتوبر وقدم في سرية إلى رئيس المحكمة العليا بالنيابة واحتوى على أسماء عدد من القضاة الذي يجب أن يتم التحقيق معهم.

وتم في أكتوبر نشر ما أطلق عليه في وسائل الاعلام قائمة العار وتتضمن أسماء القضاة المتورطين في تقرير هارون والذي نصحهم علنيا أما الاستقالة بهدوء في غضون اسبوعين في الفترة التي تبدأ م6 أكتوبر، أو ان يعلق بدون أجر أو امتيازات

وتلى ذلك قيام الرئيس كيباكي بعدة تعيينات في مختلف المحاكم وتم تعلق اجور وامتيازات قضاة وقام قضاة بتقديم دفعات ضد الاتهامات أمام لجنة الخدمة القضائية.

وقد تم توجيه انتقاد حاد لتصرف رئيس المحكمة العليا بإعلانها أسماء القضاة المتورطين في وسائل الاعلام وكذلك بتوجيهها انذار للقضاة بالاستقالة أو فرض عليهم الاستقالة الأمر الذي يمس حق القضاة في الدفاع عن أنفسهم واعتبر ذلك انتهاك لأمن الحيازة حيث من حق القضاة المتهمين بالدفاع عن أنفسهم بعيدا عن الجمهور.

ونتيجة لذلك لاحظت بعثة محكمة العدل الدولية انخفاض الروح المعنوية للقضاة وشعورهم بعدم الامان ، وأسفهم على وضع زملائهم الذين أحيلوا للتقاعد بدون أن يحصلوا على محاكمة عادلة وفقا للمعايير الدولية، وبناء على ذلك أوصت البعثة بسن قانون لإنشاء آلية دائمة تتعلق بإجراء تقديم شكوى الجمهور ضد القضاة ، وكذلك حق القضاة في الدفاع عن أنفسهم على أن يتم ذلك بشكل سريع.

ولقد أوصت البعثة بضرورة إجراء حوار منظم بين رئيس المحكمة العليا، ولجنة الخدمة القضائية وجمعية القضاة التي غضبت من طريقة التعامل مع أعضائها من القضاة في قضايا الفساد يسمح بتبادل وجهات النظر الأمر الذي من شأنه أن يسهل اتخاذ أي قرار يتعلق بالنزاعات الناشئة بين الطرفين.

وأيضاً لاحظت البعثة أن التعيين يتم على أساس اثني وأقليمي خاصة من المجموعات العرقية في الأجزاء الوسطى والشرقية من كينيا على حساب المجموعات الاثنية الاخرى بالبلاد وبالتالي أوصت ان يتم التعيين وفقا للمعايير الدولية التي تنص على أن التعيينات القضائية ينبغي ان تتم على أساس الجدارة مع إلغاء التفاوت بين الجنسين والعوامل التاريخية الأخرى. كما يجب توفير تعليم مستمر للقضاة في جميع مستويات المحاكم ، وأن يرسلوا إلى دورات تدريبية للخارج على أن يتم ذلك في شكل مؤسسى مستقل ماديا عن باقى مؤسسات الدولة وأيضاً أن يتم ذلك إجراء تقييم للقضاة بشكل دورى.

ومما هو جدير بالذكر فلقد حدد تقرير بعثة محكمة العدل الدولية وجود 245 وظيفة شاغرة وانه لايد من شغل هذه الوظائف على وجه السرعة.

كما لاحظت البعثة إن من أهم عوائق الوصول إلى العدالة ليست مادية فقط ، ولكن أيضا يضاف في كثير من الأحيان اقتصادى واجتماعى ونفسى وثقافى.

أهم الاستنتاجات والتوصيات لبعثة محكمة العدل الدولية

1- انماط الفساد عميقة الجذور، ومثلت وزارة العدل عائقاً خطيراً أمام سيادة القانون في كينيا، وقد لاحظت البعثة الجهود المختلفة التي تبذلها الحكومة والسلطة القضائية ومنظمات المجتمع المدني للقضاء على هذه الممارسة.

2- على الرغم من قيام كينيا بعملية جراحية جذرية لاصلاح ا قضاء ومحاربة فساد السلطة القضائية بعد التغييرات الدستورية في 2002 إلا أن الطريقة التي استخدمت لمكافحة الفساد وانتهاك تدابير ومبادئ التقاضى السليمة والمساس بأمر حيازة القاضى. وكذلك الاجراءات والسياسات التي تلت ذلك قوضت هذه العملية بدلا من تعزيزها(تعزيز استقلال السلطة القضائية فى كينيا).

3- الخلافات والصعوبات المحيطة بعزل القضاة يؤكد الحاجة إلى اصلاحات قضائية وقانونية أوسع وأشمل فى كينيا لإقامة نظام محاسبة قضائى مستقل، وسيكون من الضرورى وضع معايير واضحة وشفافة لتعيين وإقالة القضاة .

4- يجب أن تكون سياسات مكافحة الفساد شاملة لجميع الجهات التي لها دور فاعل فى إقامة العدالة.

5- تؤيد البعثة الفصل 13 من مشروع دستور كينيا 2004 الذى من شأن أن يكون بمثابة إطار مستقل للقضاء وحماية حقوق الانسان من قبل القضاء وتحث على اعتماد هذا الجزء لكينيا الجديدة.

5- فى حالة وجود مزيد من التأخير فى اعتماد مشروع دستور 2004 ينبغى إدخال فصل 13 كمشروع قانون منفصل للبرلمان ليقوم بسنه او إصداره فى شكل قانون فى أقرب وقت ممكن.

6- يجب أن تقوم منظمات المجتمع المدنى بالتعاون مع جمعية القانون فى كينيا بتقييم حالة الفساد داخل مهنة المحاماة من خلال لجنة مستقلة مع القدرة على تقديم توصيات بشأن كيفية منع مثل هذه الممارسات فى المستقبل.

7- يجب أن ينظم القانون إجراءات الشكاوى ضد القضاة، وقضاة التحقيق.

8- القضاء يكون مسئولاً أمام الجمهور ، بما فى ذلك وسائل الاعلام والمجتمع المدنى ، ولا يجب استخدام اذراء المحكمة ضد الانتقادات المشروعة من قبل وسائل الاعلام وان يوجد إطار يحدد العلاقة بين القضاء ووسائل الاعلام فى إطار الحق فى الحرية.

9- يجب أن يتم وضع ميزانية للسلطة القضائية بعيد عن السلطة التنفيذية.